

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٣١٩



الجمهورية العربية المتحدة

# الجريدة الرسمية

(العدد ٢٣٨) الصادر في يوم الأربعاء ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٥ - ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٥ (السنة الثامنة)

اتفاق قرض

بين  
حكومة الجمهورية العربية المتحدة  
و  
حكومة دولة الكويت

إسما من دولة الكويت في ذم البرامج الاقتصادية والاجتماعية لشقيقتها الدول العربية فقد تم الاتفاق على أن تقدم حكومة دولة الكويت إلى حكومة الجمهورية العربية المتحدة قرضا، لصالح المشروعات المدنية في وزارة الحربية طبقاً للأحكام التالية :

مادة ١ - يكون مبلغ القرض خمسة ملايين دينار كويتي .

مادة ٢ - يدفع مبلغ القرض بالدينار الكويتي محسوبا على أساس القيمة الذهبية للدينار الكويتي المثبتة من قبل صندوق النقد الدولي وهي "٢,٤٨٨٢٨" جراما من الذهب الخالص .

مادة ٣ - تدفع حكومة دولة الكويت مبلغ القرض إلى حكومة الجمهورية العربية المتحدة على دفعتين في حسابها لدى البنك الذي تعتمد في الجمهورية العربية المتحدة أو خارجها .

ويكون أداء الدفعة الأولى ومقدارها ثلاثة ملايين دينار كويتي خلال شهر من تاريخ سريان مفعول الاتفاق .

ويكون أداء الدفعة الثانية ومقدارها مليوني دينار كويتي خلال شهرين من تاريخ أداء الدفعة الأولى .

وزارة الخارجية

قرار بشأن اتفاق القرض المفقود في الكويت بين حكومة  
الجمهورية العربية المتحدة وحكومة دولة الكويت

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٨٨٥ لسنة ١٩٦٥ الصادر بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٥ بشأن الموافقة على اتفاق القرض المفقود في الكويت بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة دولة الكويت بتاريخ ٢٩/٣/١٩٦٥ .

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق القرض المفقود في الكويت بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة دولة الكويت بتاريخ ٢٩/٣/١٩٦٥ ويجعل به من تاريخ ٤/٨/١٩٦٥

نحريرا في ١٦ جمادى الأولى سنة ١٣٨٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٥)

محمود رياض

إذا لم تتم تسوية الخلاف بالطريق السابق يلجأ الطرفان إلى تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء للتوفيق بينهما يعين كل من الطرفين المتعاقدين عضواً فيها ويعين الأمين العام للجامعة العربية رئيساً لهذه اللجنة بناءً على طلب أى من الطرفين ، وعلى اللجنة أن تنتهى من مهمتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها .

إذا لم تتوصل لجنة التوفيق إلى تسوية الخلاف في المدة المحددة لها أو تعذر تشكيلها لسبب ما أحيل الخلاف إلى التحكيم الذى تحدد إجراءاته وقواعده باتفاق الطرفين عند اللزوم ، ويعتبر قرار التحكيم نهائياً وملزماً لكل من الطرفين .

مادة ٩ - يخضع هذا الاتفاق للتصديق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين كل وفق نظامه الدستورى و يصبح سارى المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق بالطريق الدبلوماسى .

تم التوقيع على هذا الإتفاق في الكويت في يوم الاثنين السادس والعشرين من ذى القعدة عام ١٣٨٤ هـ الموافق التاسع والعشرين من مارس عام ١٩٦٥ م من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما حجية كاملة .

(إمضاء)

عن

حكومة دولة الكويت

(إمضاء)

عن

حكومة الجمهورية العربية المتحدة

مادة ٤ - تدفع حكومة الجمهورية العربية المتحدة إلى حكومة دولة الكويت فائدة بسيطة على مبلغ القرض " ٤ ٪ " سنوياً معفاة من جميع الضرائب والعوائد والرسوم من أى نوع كانت حالية أم مستقبلية .

مادة ٥ - لا تحسب فائدة عن أى دفعة من مبلغ القرض لمدة ثلاث سنوات من تاريخ حصول الجمهورية العربية المتحدة على تلك الدفعة .

مادة ٦ - يكون الوفاء بقيمة كل دفعة من مبلغ القرض على خمسة عشر قسطاً سنوياً متساوياً مضافاً إليها القوائد المستحقة ، ويستحق أداء أول قسط والفائدة المستحقة عن كل دفعة في نهاية السنة الرابعة من تاريخ الحصول على تلك الدفعة .

مادة ٧ - يكون الوفاء بمبلغ القرض وبالقوائد المستحقة بذات العملة التى يكون قد تم بها أداء مبلغ القرض محسوبا على أساس المعادلة الذهبية المثبتة من قبل صندوق النقد الدولى عند حصول الجمهورية العربية المتحدة على دفعات القرض .

تدفع أقساط القرض والقوائد إلى حكومة دولة الكويت في المصرف الذى تحدده لذلك في الكويت أو في الخارج دون خصم أية رسوم أو مصاريف أخرى .

مادة ٨ - يسعى الطرفان إلى تسوية أى خلاف قد ينشأ بينهما بشأن تنفيذ هذا الاتفاق أو تفسير مواده بالمفاوضة المباشرة بينهما .